

٧ السفير الصيني لـ«الوطن»: انضمام سورية لمبادرة «الحزام والطريق» يزيد التعاون بين البلدين

٨ أكثر من ١٢ مشروعاً أقرها المكتب التنفيذي لمحافظة اللاذقية

٩ تنفيذي الحسكة يصدق على عدد من المشاريع الخدمية بالمحافظة

١٠ وزارة الصحة تطلق حملة وطنية لفحص ضغط الدم وتقديم العلاج اللازم مجاناً

الرئيس الأسد في كلمة لرجال قواتنا المسلحة بعيد الجيش؛ فلنعمل معاً على ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار

التفاصيل
ص ٣

الرئيس الإيراني: نتطلع لتنفيذ كامل الاتفاقيات وخطوات قريبة لتوسيع العلاقات.. المقداد: أجواء هذه الزيارة تختلف عن سابقتها

مباحثات سياسية واقتصادية مكثفة للوفد الوزاري السوري في طهران

وكالات

أكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي خلال استقباله في طهران أمس، وزراء الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، والاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل، والاتصالات والتجارة إياد الخطيب، أهمية العلاقات السورية- الإيرانية وتطويرها في مختلف المجالات. وأشار رئيسي بصمود سورية قيادة وشعباً في وجه كل الصعوبات والمؤامرات التي حيكّت ضدها، لافتاً إلى أن سورية تسير اليوم على درب التقدم والازدهار، مشدداً على ضرورة خروج كل القوى الأجنبية غير الشرعية من سورية واستعادة الدولة السورية لسماحتها على كامل أراضيها، حسب وكالة الأنباء السورية «سانا».

كما أكد الرئيس الإيراني أهمية التنفيذ الكامل للاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال زيارته إلى سورية ولقائه مع الرئيس بشار الأسد، معرباً عن أمله بأن تتم خطوات لاحقة تزيد من تطوير العلاقات بين البلدين.

بدوره نقل المقداد تحيات الرئيس الأسد إلى الرئيس رئيسي والقيادة الإيرانية، واستعرض آخر التطورات السياسية في سورية والمستجدات في المنطقة، وقال: إن هناك إرادة حقيقية لدى القيادتين السورية والإيرانية لتحقيق المزيد من الإنجازات

مصلحة بلدينا وشعبينا، كما نقلت وكالة الأنباء الإيرانية «مهرو» عن المقداد تأكيداً على أن «الأجواء التي سادت هذه الزيارة تختلف عن جميع الزيارات السابقة لوفود سورية إلى إيران».

وأكد المقداد، حسب «سانا»، أن ثقافة وفكر المقاومة الذي يجمع سورية وإيران هو الطريق الوحيد للدفاع عن حقوقنا ومواجهة المؤامرات الخارجية، وأن الأمن والاستقرار يتحقق بتعزيز التنسيق بين سورية وإيران بعيداً عن التدخلات الأجنبية.

وتطرق المقداد إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وإيران، وأكد أنها تناقض مع القانون الإنساني الدولي وتؤدي إلى كوارث في حياة الشعوب، وخاصة الأطفال والنساء الذين تستهدفهم هذه العقوبات بشكل أساسي.

من جانبه قدم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل رئيس الجانب السوري في اللجنة المشتركة السورية الإيرانية خلال اللقاء، عرضاً عن المباحثات التي تمت مع الجانب الإيراني، معبراً



الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي خلال استقباله للوفد الوزاري السوري في طهران (عن الانترنت)

عن ارتياحه للنتائج التي تم التوصل إليها، ولأفاق المستقبلية للتعاون الاقتصادي بين البلدين. وجهته أشار وزير الاتصالات والتجارة إياد الخطيب إلى مجالات التعاون القائمة بين وزارة الاتصالات السورية ونظيرتها الإيرانية وإلى الجهود المبذولة لتعزيز هذا التعاون. وحضر اللقاء سفير سورية في إيران شفيق دبوب، والسفير محمد حاج إبراهيم مدير الإدارة الآسيوية أفريقية، وجمال نجيب مدير إدارة مكتب الوزير.

وفي وقت سابق أمس بحث المقداد مع أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الجنرال علي أكبر أحمديان العلاقات الثنائية، وآخر المستجدات والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية. وشكر المقداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الدعم الذي قدمته سورية في حربها على الإرهاب خلال السنوات الماضية، مؤكداً أن محور المقاومة بكل مقوماتها صمد وانتصر في هذه الحرب، مشدداً على منامة العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين، والتي أرسدت دعائمها الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى سورية.

وقدم وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قلنا عرضاً للجهود التي بذلتها فرق الأطفال لإخضاع الحرائق في ريف اللاذقية والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الوزارة بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية وخطوة العمل لتأهيل المواقع المحروقة وفق دليل إعادة تأهيل المجموعات الحرجية بعد الحريق، حيث تم تأكيد ضرورة وضع الاستراتيجيات والخطط وتحديد الأدوار المتعلقة بكل جهة وفق

الوفد الاقتصادي يبحث صيفاً استثمارية جديدة في مجال الكهرباء

وكالات

الصعوبات المتعلقة بالتحويلات المالية، بما يسهم في تنمية التعاون الاقتصادي وتعزيز التبادل التجاري. كما جرى بحث تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية في سورية من خلال شركة الاستثمارات الخارجية الإيرانية، إضافة إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات والبيانات الجمركية الكترونياً، وأيضاً تبادل الخبرات في مجال التشريعات الضريبية والجمركية. وتلا الاجتماع أيضاً اجتماع آخر مع وزير النفط الإيراني جواد أوجي تم خلاله استعراض علاقات التعاون القائمة بين البلدين في هذا المجال وإمكانات تطويره. وعقد الخليل اجتماعات مع كبرى المجموعات الاقتصادية الإيرانية الراغبة بالاستثمار في سورية مرحلة إعادة الإعمار في العديد من المجالات، ولإسما النبي التحتية والصناعة والإسكان، ونظراً لأولوية موضوع توفير الطاقة الكهربائية اللازمة لحياة المواطنين والاستمرار في العملية الإنتاجية وتوسيعها، جرى اجتماع مع إدارة مجموعة مينا الإيرانية المنفذة لبعض مشاريع الكهرباء في سورية، وتم خلاله تقييم الوضع القائم وبحث صيغ استثمارية جديدة على صعيد التعاون في المرحلة المقبلة لتنفيذ بعض المشاريع الحيوية المهمة مع الإشارة إلى أهمية الصيغ التعاقدية المقترحة التي تعكس الجدوى الاقتصادية التي سيتم تحقيقها بالنسبة لكلا البلدين على صعيد الإنجاز الضروري وأيضاً الربحية والوقت.

استأنف الوفد الاقتصادي السوري الذي يزور طهران لقاءاته أمس في سياق اجتماعات متابعة نتائج المفاوضات والاتفاقيات التي تم توقيعها بين رئيسي البلدين خلال زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى سورية مؤخراً. وعقب اللقاء الذي تم في وزارة الطرق وبناء المدن عقد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل رئيس الوفد السوري، اجتماعاً مع وزير الزراعة الإيراني محمد علي نيكبخت، جرى خلاله مناقشة سبل تنمية تبادل المنتجات الزراعية والتعاون لإقامة بعض المشاريع التي من شأنها رفع مردودية الإنتاج الزراعي في سورية.

وعرض وزير الزراعة الإيراني إمكانية الاستفادة من نتائج الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات العلمية التابعة لوزارته في تنمية وتطوير القطاع الزراعي السوري، كما عقد الخليل اجتماعاً مع وزير الاقتصاد والمالية الإيراني إحسان خاندوزي، بحضور وزير الاتصالات والتجارة إياد الخطيب تم خلاله بحث الإجراءات المتخذة وتلك التي يجب أن تتم متابعتها لاستكمال تأسيس البنك المشترك وشركة التأمين، مع التأكيد على أهمية الخطوات السريعة التي تم العمل عليها في هذا المجال، إضافة إلى الآليات الأخرى التي من شأنها تدليل

كلف عدداً من الوزراء بزيارة الحسكة.. عرنوس: أهمية وجود الوزراء في مواقع العمل

الحكومة تؤكد أولوية العمل في مشاريع التصنيع الزراعي

الوطن

أكد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة حسين عرنوس أولوية العمل في مشاريع التصنيع الزراعي وتأمين متطلبات توسيعها وانتشارها وفق المقومات الزراعية لكل منطقة بهدف تأمين حاجة السوق المحلية من المنتجات الغذائية الزراعية.

وبين رئيس مجلس الوزراء أهمية وجود الوزراء في مواقع العمل للتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في جميع الجهات العامة والمتابعة المباشرة لتنفيذ المشروعات ووضعها بالخدمة في الأوقات المحددة.

وطلب من جميع الوزارات إعادة ترتيب أولويات المشروعات الاستثمارية في موازنة العام الجاري وإعطاء الأولوية للمشروعات التي تعكس بشكل مباشر وإيجابي على الواقع الخدمي والتنموي والتركيز على إنجاز المشروعات حسب أولوية القطاعات الأكثر إلحاحاً ولأسميا الخدمات.

وأعرب عرنوس عن التقدير للجهود الكبيرة التي يبذلها العاملون في مختلف الوزارات والجهات المعنية وفعاليات المجتمع المحلي لإخضاع الحرائق في ريف اللاذقية، وأوجه أهمية تعزيز دور الحرائق المحلية والمجتمع الأهلي في مكافحة الحرائق وإعداد نقاط للمراقبة والتدخل السريع

ولأسميا في المناطق ذات الخطورة المرتفعة. وكلف عدداً من الوزراء بزيارة محافظة الحسكة خلال الفترة القريبة القادمة للاطلاع على الواقع الخدمي فيها وما يعانيه أبناءها جراء الإجراءات التقييدية التي يمارسها الاحتلال الأمريكي والتركي واليشيانيات المرتبطة بهما بحق الأهالي، مؤكداً حرص الحكومة على تقديم كامل الدعم والعناية بمطالبات المحافظة.

وجرى خلال جلسة مجلس الوزراء استعراض



واقع الاستثمار وضرورة متابعة المشروعات الاستثمارية وإبلاغها الأهمية القصوى في مختلف القطاعات الصناعية والصحية والزراعية والطاقة وغيرها وتقديم كل التسهيلات للوصول بهذه المشروعات إلى مرحلة الإنتاج ضمن المدد الزمنية المحددة، كذلك تم تأكيد وضع ملف الأمن المائي في أولويات العمل الحكومي كمشروع إستراتيجي طويل الأمد ولأسميا في ظل التغيرات المناخية، سواء لجهة جر المياه الناتجة عن التحلية أو أي مصادر أخرى. وقدم وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قلنا عرضاً للجهود التي بذلتها فرق الأطفال لإخضاع الحرائق في ريف اللاذقية والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الوزارة بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية وخطوة العمل لتأهيل المواقع المحروقة وفق دليل إعادة تأهيل المجموعات الحرجية بعد الحريق، حيث تم تأكيد ضرورة وضع الاستراتيجيات والخطط وتحديد الأدوار المتعلقة بكل جهة وفق

مصدر عسكري لـ«الوطن»: مستمر حتى القضاء على كل العصابات في المنطقة

عمليات تمشيط على الشريط الحدودي مع الأردن للقضاء على مهربي المخدرات

سيفلأ رزوق

نفذت وحدات من الجيش العربي السوري والقوى الأمنية أمس عمليات تمشيط باتجاه الطريق الحربي وعلى امتداد المنطقة الحدودية المحاذية للجانب الأردني في الجهة الجنوبية من محافظة درعا باعتبارها خط تحرك أساسي لتجار المخدرات في المنطقة الجنوبية.

خطوة الجيش جاءت بعد أيام قليلة من انعقاد أولى اجتماعات اللجنة السورية-الأردنية للتعاون في مكافحة تهريب المخدرات والتي جرت في العاصمة الأردنية عمان مطلع الأسبوع الفائت، وهدفت للتعاون في مجال ضبط تجار ومروجي ومهربي المخدرات عبر الحدود السورية-الأردنية.

مصدر عسكري أكد في تصريح لـ«الوطن» أنه تم تنفيذ عمليات تمشيط من قبل دوريات مشتركة للجيش السوري والقوى الأمنية ضمن أجزاء واسعة من المنطقة الحدودية مع الأردن جنوب محافظة درعا، وذلك ضمن إطار المخطط الشامل الذي وضعت الدولة السورية بهدف ملاحقة تجار ومهربي المخدرات عبر الحدود السورية-الأردنية وضربها جنوب سورية.

ولفت المصدر إلى أن العمليات أسفرت عن توقيف العديد من المشتبه بهم بتجارة وتعاطي المخدرات، وضبط عدد من قطع الأسلحة بينها رشاشات من نوع كلاشكوف وبنادق صيد وذخيرة وقنابل يدوية، كما تم ضبط كميات من مادة الحشيش المخدر.

المصدر شدد على أن عمليات الجيش والقوى الأمنية مستمرة في إطار ملاحقة تجار ومهربي



من عمليات التمشيط والمداومة لتجار المخدرات في الجهة الجنوبية من محافظة درعا (عن الانترنت)

الأول من أيار الماضي. وحسب البيان فقد ترأس الاجتماع من الجانب السوري نائب القائد العام- وزير الدفاع العماد علي محمود عباس، ومدير المخابرات العامة اللواء حسام لوقا، فيما ترأسه من الجانب الأردني رئيس هيئة الأركان المشتركة اللواء الركن يوسف الحنيطي، ومدير المخابرات العامة اللواء أحمد حنسي.

وبحث الاجتماع التعاون في مواجهة خطر المخدرات ومصادر إنتاجه وتهريبه، والجهات التي تتغلغل وتدير وتنفذ عمليات تهريبها عبر الحدود إلى الأردن، كما بحث الإجراءات اللازمة لمكافحة عمليات التهريب، ومواجهة هذا الخطر المتصاعد على المنطقة برمتها.

المخدرات بكل مناطق المحافظة حتى تحقيق أهداف الدولة السورية في القضاء على كل العصابات المنتشرة في المنطقة. وفي الثالث والعشرين من تموز الماضي شهدت العاصمة الأردنية عمان تحركاً حمل طابعاً عسكرياً وأمنيّاً، بإعلان عن إطلاق أول اجتماعات اللجنة الأردنية- السورية لمكافحة تهريب المخدرات عبر الحدود.

وكتفت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية في بيان لها أمس، بعضاً من تفاصيل اجتماع اللجنة الأردنية- السورية المشتركة للتعاون في مكافحة تهريب المخدرات عبر الحدود السورية، والتي تقرر تشكيلها تنفيذياً لمخرجات اجتماع عمان التشاوري الذي استضافه الأردن في

طالت المرسومين رقم ٣ المتعلق بمنع التعامل بغير الليرة السورية ورقم ٨ الخاص بحماية المستهلك

مقترحات بتعديل قوانين القطع والجمارك وحماية المستهلك في ورشة لوزارة العدل

محمد منار حميجو

كشفت عضو مجلس نقابة المحامين فيصل جمول أن وزارة العدل عقدت أمس الأول ورشة بحضور ممثلين عن النقابة بناء على توجيه رئاسة مجلس الوزراء لعقد عدة ورشات عمل بحضور ممثلين عن النقابة حول مناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بالوضع الاقتصادي والعيشي الحالي في البلاد ووضع رؤى ومقترحات تساهم في تحسين الوضع الحالي، مشيراً إلى أنه تم في الورشة

طرح مواضيع عديدة منها تعديل بعض القوانين المتعلقة بذلك. وفي تصريح لـ«الوطن» بين جمول أنه تم طرح تعديل المرسوم التشريعي رقم ٣ المتعلق بمنع التعامل بغير الليرة السورية، وذلك لتشجيع العملية الاستثمارية والإقلاع بالعملية الإنتاجية وجلب الاستثمارات إلى البلاد من خلال السماح بالإيداع والسحب بالقطع الأجنبي، وبالتالي هذا يشجع على الاستثمار وقدم المستثمرين إلى البلاد وهذا ما يؤدي إلى إنعاش الحركة

الاقتصادية. واعتبر جمول أهمية فتح السحوبات المصرفية والبنكية لعدم إعاقة العمل التجاري والصناعي والاستثماري وموضوع فتح السحوبات أمر مهم جداً في موضوع المشروعات المشتركة، مضيفاً: هذا الموضوع لا يشمل فقط المستثمر بل الصناعي والتاجر والمهني وكذلك المواطن. ولفت جمول إلى أن من المواضيع التي تم طرحها ضرورة تعديل قانون الجمارك حتى يخدم عمليات الاستيراد

وضحت سبب منع إدخال بعض من البضائع الأردنية إلى سورية

«الاقتصاد»: نتبع سياسة ترشيح المستوردات مع الدول كلها

الوطن

شردت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بياناً رداً على ما نشرته الجبان الأردني بشأن منع الجانب السوري دخول البضائع الأردنية إلى سورية، وأشارت فيه إلى أن سياسة ترشيح المستوردات التي تعمل عليها الوزارة فرضتها الظروف الاقتصادية الضاغطة التي تمر بها البلاد، والتي حتمت ضرورة الاقتصاد على استيراد المواد الأساسية والضرورية اللازمة لحياة المواطنين ومستلزمات العملية الإنتاجية بهدف تخفيف الطلب على القطع الأجنبية التي لم تستأف موارد الدولة لتوجيهها نحو الأولويات الحيوية.

وبينت الوزارة أن ذلك لا يعني منع الاستيراد من أي دولة بعينها بما فيها الأردن وإنما هو سياسة عامة يتم العمل بها مع جميع الدول، وبناء على ذلك فقد تقهمت العديد من الدول

الظروف الاستثنائية نتجة الحرب الإرهابية وتداعياتها والعقوبات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري وغير وجه حق والتي استدعت انتاج هذه السياسة، لافتة إلى أنها تتواصل مع الجانب الأردني للحدول عن الإجراءات التقييدية المنفذة من قبله تجاه مند دخول بعض المنتجات السورية إلى أسواقه مقابل السماح بدخولها من دول أخرى، ولأسميا أن هذه المنتجات تمثل احتياجاً حقيقياً له واستيرادها من سورية فيه مصلحة له نتيجة القرب الجغرافي، ما يحقق فائدة كبيرة على صعيد التكلفة والوقت وتحقيق مزيد من التبادل التجاري بين البلدين. وأكدت الوزارة أنها حريصة على ألا تشكل المنتجات السورية المصدراً إلى الأردن ضرراً للمنتجات الأردنية المماثلة، حيث هناك العديد من هذه المواد لا يوجد إنتاج محلي كافٍ منها في الأردن وهي مستوردة من باقي الدول.